مصر هى السودان

للأستاذ محمود محمد شاكر

دخلت المسألة المصرية السودانية فى ساعة حاسمة لا بد فيها من العمل والتسديد والحزامة والتصميم ، وأصبح لزاماً على أهل الرأى ورجال السياسة أن ينزعوا الخوف من قلوبهم ويطرحوا التردد جانباً ، ويقبلوا على المعركة مستبسلين لا يخافون . وقد صار أمر مصر والسودان إلى مصير ليس فى تاريخ مصر والسودان أسوأ منه ، فكل نكول عن أداء الواجب وعن التنبيه والتحذير خيانة لوادى النيل لا يغتفرها لنا آباؤنا ولا أحفادنا من بعدنا . وإذا أضعنا اليوم حق مصر والسودان علينا ، فقد ضاع كلُّ ما ترجوه بلادُ العرب والمسلمين من أطراف الصين إلى أقاصى المغرب الأقصى ، وإذا الفرصة السانحة قد أفلتتْ من يد هذه الأمم إلى غير رجعة . فمسألة مصر والسودان ليست إذن مسألة مفردة برأسها بل هى أمّ المسائل العربية والشرقية جميعاً ، وموقفنا حيالها هو المحكُّ لكل ما يرجوه الشرق ويؤمله .

بيد أن مسألة مصر والسودان قد أصابها من البلبلة على مر السنين الطوال ما يُخشى معه أن يدعَ للعدوّ منفذاً يتدسسُ منه إلى إحداث الفرقة والتنابذ ، وقد بدا شىء من آثارها فى العهد الأخير بعد أن استطاعت الدبلوماسية الخداعة أن تستميل قلوب نفر من أهل المطامع ورجال السوء فى السودان وغير السودان . فلا بُدّ إذن أن نبدئ ونعيدَ فى بيان الحقيقة التى لا تطمس نورها الأكاذيب الملفّقة ، ولا يُطفىء رونقها طول الإهمال والترك . وإنا لنأسف أن قد مضى على كبار ساستنا زمانٌ وهم يظنون أن علاج المسألة المصرية مفصولة عن السودان هو الطريقُ إلى نيل الحق من غاصب وادى النيل ، فأصبح الناس وإذا هم يرون ضلال الساسة الغابرين فى بتر قضية وادى النيل وشطرها إلى شطرين سموهما باسم المسألة المصرية والمسألة السودانية . ولو هم عملوا منذ ولاّهم الله سياسة هذه الأمة ، على أن القضية واحدةٌ ، وتجزئتها مفسدة للجزءين كليهما ، لسار تاريخ مصر والسودان غير هذا السير الخبيث الذى ساقتنا بريطانيا فى سراديبه المضللة المظلمة .

إن الجزء المسمى بمصر من هذا النيل المنحدر من منابعه إلى مصبه فى البحر الأبيض المتوسط ، جزءٌ يسيرٌ من مجرى هذا النيل ، وهو واقع فى صحراء جرداء لولا هذا الجزء من النيل لاتصلت رمال الجانب الشرقى والجانب الغربى من الصحراء وتصالحت على مسيله . وهذا الجزء الخصبُ يمدّ النيل ، خطضيق محصور أكثره بين الجبال والرمال ، ولا يرجو أهله منه خيراً إلا باسم النيل وبماء النيل وبركة النيل . فإذا حبس النيل ماءه أو منع بركته ، أو وُجد على الجزء الجنوبى منه (وهو السودان) من يحبس ماءه ويمنع بركته ، انقلبت هذه الأرض المصرية نقمة على أهله وشراً وبلاء . والتاريخ يحدّث منذ قديم الأزمان بأنه ما امتنع ماء النيل أو قلّ إلاّ حدثت فى مصر المجاعات والقحوط التى أهلكت الحرث والنسل ، حتى اضطُرّ أهل مصر فى كثير من أزمان القحط أن يأكل الرجل لحم أخيه وولده من شدة الغربة التى حاقت بهذا البلد الخصيب . فالنيل هو كل شىء فى بلد لا تمطره السماء إلا غيثاً ، وليس فيه ما يُغنى أهله عن أن يجعلوا مادة حياتهم وأرزاقهم مما تخرجه الأرضُ التى يكدحون فى زراعتها كدحاً شديداً ، والتى لا تنفع فيها زراعة إلا إذا استوفت حظّها من ماء هذا النيل .

وقديماً قامت فى هذا الجزء الأدنى من النيل أممٌ وحضارات لا تزال آثارها باقية إلى هذا اليوم ، وكان أولى بقيام هذه الأمم والحضارات الجزء الأعلى وهو السودان ، لولا أن أهل الزمن الماضى فرُّوا من وقدات الشمس المحرقة فى السودان إلى هذا الجزء الأدنى فأقاموا الحضارات على حِفافيه ، ولكنهم ما فعلوا ذلك إلا وهم مطمئنون إلى أن الجزء الأعلى ليس فيه دولة قائمة يمكنها أن تردّ هذا النيل عن مجراه إلى قرارة هذا الوادى الذى سُمى « مصر » . ولو كان هناك شىء مثل ذلك لرأينا ، كما رأينا فى شأن الوجه القبلى والبحرى ، رجالا ينصبون أنفسهم لضمّ الشمال إلى الجنوب وتوحيدهما حتى لا يكون فى الأرض الواحدة دولٌ متقسّمة يناوئ بعضها بعضاً ، فلا تقوم لواحدة منهما قائمة ، ولا يكون لواحدة منهما مجدٌ أو حضارة أو تاريخ . وبذلك بقى النيل الأعلى (السودان) فى سَلْم دائمة ، إذ لم تكن فيه دولة مناوئة ، وبقيت صلته بمصر كصلة أى بلد من بلاد الدنيا

يكون فى أرضها جزء متروك لم يُعمر بالهجرة أو الاستصلاح أو الاستثمار . وهذا الترك لا يدلُّ على اقتطاع هذا الجزء ، بل على أن الحاجة لم تدفع بعدُ إلى استصلاحه أو استثماره . هذا هو التاريخ القديم فى العلاقة بين جزئى النيل « مصر والسودان » .

ومضى التاريخ على هـذا إلى أن جاء العصر الأخير ، فقام شمال النيل « مصر » ليضم الجنوب « السودان » ، كما قام الشمال من أمريكا لضم الجنوب إليه ، وكما قام جزء من بريطانيا نفسها ليضمَّ إليه بلاد الغال وأرض أسكتلندة . ولو بقى شمال أمريكا منفصلاً عن جنوبه ، وبقيت بلاد الغال وبلاد أسكتلندة على أحوالها التى كانت عليها منذ قرون ، لما كان فى الدنيا شىء يسمى الولايات المتحدة ، ولاشىء يسمى بريطانيا . وإذن فضمُّ السودان إلى مصر بالحرب لا يمكن أن يسمى « فتحاً » بل هو ضمٌّ فحسب فلذلك يخطىء بعض الساسة الذين يحتجون فى المسألة المصرية السودانية بهذا الشىء السخيف الذى يسمونه « حقَّ الفتح » . وكل ماهنالك هو أن هذا الجزء المتروك من أرض مصر أو أرض السودان — كما تشاء — كان لا بد فى ضمه من بعض الحرب حتى تستقر الحال ويستتبَّ النظام ، كما حدث فى كل بلاد العالم منذ أقدم عصور التاريخ ، فى الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وهذا شىء بديهىٌّ لا يحتاج إلى زيادة .

ويتبع هذا الخطأ فى الاحتجاج بحق الفتح خطأ آخر أقبح منه ، وهو احتجاجُ من يحتجُّ بما أنفقت الأرض الشمالية على الأرض الجنوبية من الأموال ، وهذا أيضاً فاسدٌ كل الفساد . فكل دانق أنفقته مصر فى السودان هو حق السودان على مصر ، كحقّ أى قرية فى أرض مصر ، وكحق كل شارع أو مديرية . فينبغى إذن أن ننفى من احتجاجنا كلَّ شىء يسمى نفقات أنفقت فى السودان ، فإن كل ذلك هو حق السودان الذى إذا قصَّرنا فى أدائه وجب عليه أن يطالبنا به بالكلام أو بالسيف أو بكليهما . ومن المؤلم أن يكون هذا الأسلوب الذى جَرَى ولا يزال يجرى على ألسنة بعض الساسة ، هو خديعة بريطانية قديمة لم تزل تتزلق فى مداحضها وتزلُّ ، حتى كادت تكون نكبة عقلية ألمَّتْ بهؤلاء الساسة .

فلا بد إذن من وضع هذه الحجج حيث ينبغى أن توضع فى زوايا الإهمال ، وأن ينظر الساسة إلى الحق الطبيعى الذى يجب لمصر على السودان ، والذى يجبُ للسودان على مصر ، وأنا أقدِّم فأقول إن حق السودان على مصر هو الأصل ، وهو الحق الأعظم ، وهو الحق الذى لا يمكن مصر مهما بلغت من قوة ومجد وحضارة أن تتنصَّل منه أو تتبرأ ، فإذا فعلت ، فذاك هلاكها وضياعها فى هذا العصر وإلى الأبد البعيد .

إن السودان كما كان قديماً ، وكما هو الآن ، هو حياة الأرض التى تسمى باسم « مصر » ، فزراعتها وتجارتها ومالها وأهلها وتاريخها وحضارتها ، كل ذلك فضلٌ أتى به النيل . والنيل فيما بعد أسوانه إلى منابعه واقع فى الأرض التى تسمى السودان ، فإذا أبى السودان أن يُفضِّلَ على مصر بالقدر الكافى من ماء النيل ، فقد حدثت المجاعات ، وهلكت الزراعة وبارت التجارة وذهب المال واندثرت الحضارات وانطمس التاريخ ، ولم يبق فى الدنيا دولة تسمى نفسها الدولة المصرية ، بل مكان فى الصحراء يقال له مصر ليس إلا ، مجرداً من كل ماتكون به دولة أو أمة . فالحقيقة التى ينبغى أن لا نتمارى فيها بالعصبية أو الكبرياء هو أن السودان هو سيِّد هذا الوادى الذى يمدّه النيل بمائه ، وإذن فالسودان هو أحق الشقيقين باسم الدولة ، فإما أن يسمى وادى النيل كله باسم الدولة المصرية برضى أهل السودان ، أو أن يسمى هذا الوادى باسم الدولة السودانية برضى أهل مصر . فهذا هو الوضع الصحيح للمسألة المصرية السودانية .

ومن البيِّن الذى لا خفاء فيه أن السودان كَنْزٌ كله ، بمائه ومعادنه وغاباته وحيوانه وكل شىء فيه ، والذى فى مصر من ذلك لا يعدل واحداً من ألف من هـذه القوى الطبيعية المكنوزة فى أرضه وجباله وسمائه . وهذه القُوَى هى التى تجعل لصاحبها السيادة العليا على الذى يستمدُّ من فضلها . فمصر تستمد من قُوى السودان جزءاً يسيراً وهو الماء ، وتستمدّه برضى أهل السودان ومسالمتهم وأخوَّتهم ، فمن العبث إذن أن تدَّعى مصر « سيادة » على السودان ، بل الحقيقة التى لا مراء فيها هى أن سيادة السودان هى العليا ، وأن مصر جزء من السودان ، وهو جزء عظيم خصب صالح للاستثمار فى الزراعة وغيرها استثماراً عظيما ، فمن مصلحة السودان أن يُفضِل الماء على هذا الجزء لتزدهر زراعته وحضارته ويكون للسودان ذخراً من القوة يضارع القوة التى فيه . والسودان محتاج إلى هذا

الإفضال لأن المنطقة الصالحة للزراعة فى مصر أعظم وأجدى من المنطقة الواقعة فى الجزء المعروف اليوم باسم السودان . ومن هذا تعرف كيف دبّر الله لهذين الشطرين العظيمين أن لا يجد أحدهما مندوحة تغنيه عن صاحبه ، وتفرض على كل واحد منهما أن يتشبث بصاحبه ، فإذا تنابذا وتنافرا وتدابرا وتقاطعا ، حاق بهما جميعاً ما يحيق بكل أخوين متنابذين متدابرين ، وهو الهلاك والضياع الذى تخاف مغبّته .

وأنا لا أظن أن فى الدنيا شيئاً هو أوضح للعقل السليم من هذا الذى ينبغى أن يكون بين مصر والسودان ، أى الحقوق الطبيعية التى يفرضها وجود هذين الشطرين المتجاورين : شطر لا بقاء له وحده وهو مصر ؛ وشطرٌ هو القوى الكامنة التى تعطى البقاء للشطر الأول ، وذلك هو السودان . والشطر الأول منهما « مصر » هو الذى مهد الله له سبيل القوة والتاريخ والعلم فكان فى الوجود أسبق الشطرين إلى قيام الدولة فيه ، والشطر الآخر باقٍ ساكنٌ قارٌّ ... شيخ وقور رزين لا يفارق خلوته إلا بسبب من العطايا والمنح التى يرسلها إرسالا إلى الشطر الأول ليحيى ويقوى ويكون سلطاناً فى أرضه ، وتاريخاً فى الزمن ، وحضارة فى العالم ، ولكن الشيخ هو سرّ السلطان والتاريخ والحضارة — هو السودان . وذلك حسْبُه .

وقد كتب الله لمصر أن تكون كما هى الآن ، وأن تكون دولة فى الدول لها سلطان ظاهر ولها عمل فى بعض السياسة ، ولها آمال فى تحرير نفسها وتحرير العرب وتحرير الشرق من بُغاة الاستعمار فى أوربة وأمريكا وروسيا ، فكيف يجوز فى عقل عاقل أن تدع أباها الذى يمدها بكل هذه القوة ينخزلُ عنها وينفصل ليقع فى يد الدولة المستعمرة المعروفة فى الناس باسم بريطانيا ؟ إن مصر هى السودان ، ولا مصر بلا سودان ، وإذا كانت إنجلترا نفسها تدّعى أن الهند لازمة لها ، وقناة السويس لازمة لها ، وكذلك روسيا فيما تدّعيه ، وكذلك أمريكا فى دعوى مصالحها فى الأرض والبحر والجوّ ، فكيف يجوز فى عقل عاقل أن يُراد لدولة ترجو أن تكون دولة فى هذه الدنيا المريضة المتراحبة ، وهى ليست إلا خطًّا محروماً حظَّ الحياة وأسباب البقاء بانفصال السودان المفضل المتكرّم عليها بأسباب القوة التى تمكنها من أن تكون دولة ؟

إن واجبنا اليوم هو أن نموت فى سبيل السودان ، لأن السودان هو حياتنا ، ونحن بضْعَةٌ منه ، فدفاعنا عنه وموتنا فى سبيله هو دفاع الولد البارّ عن أبيه ، والذى لا حياة له ولا عزّ ولا مجد إلا بحياته وعزه ومجده . نحن لا نريد سيادة على السودان بهذا المعنى المادىّ الجلْف ، فإن السودان هو سيّد هذا الوادى ، ولكننا نريد أن تبقى مصر حيّة قوية فى كنف السودان أبينا ومادة حياتنا . إننا لن نفرّط ساعة فى السودان لأن الدولة المصرية ليست شيئاً ، ولن تكون شيئاً فى هذا الوجود إلا بالسودان . ولو أنصف القدَرُ وأنصف الناس ، لكان ينبغى أن تسمى «الدولة المصرية» الدولة السودانية . أما بريطانيا فهى تريد السودان ، لأنها تدرك هذا كله حق الإدراك وتعلم أنها إذا بقيت فى السودان ، تحكمتْ فى حياة مصر كلها ، وزادت عليه ما فى السودان من كنوز لا تزال مطمورة تحت تاريخ الحياة الإنسانية المتقادمة منذ أبعد الآباد . فليحذر السودان ولتحذر مصر ، فإن مصر هى القوة الحقيقية لأهل السودان ، والسودان هو الحياة الحقيقية لمصر . فإذا انفصل أحدهما عن الآخر ماتا كلاهما بين أنياب الوحش الذى لا تشبع نهمته ولا تسكن ضراوته .

محمود محمد شاكر

إدارة البلديات — المبانى

تقبل العطاءات بإدارة البلديات (بوستة قصر الدوباره) لغاية ظهر يوم ٨ فبراير سنة ١٩٤٧ عن إنشاء عنبر اسطبلات يمبنى مخازن واسطبلات المحلة الكبرى وتطلب الشروط والمواصفات من الإدارة على ورقة دمغة من فئة الثلاثين مليما مقابل دفع مبلغ ١ جنيه ٥٠٠ مليم للنسخة الواحدة خلاف مصاريف البريد .

٦٦٥٤